



PROVISIONAL
A/40/PV.104
16 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الخميس، ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد دي بهنيس (أسبانيا)
ثم : السيد فريد (نائب الرئيس) (باكستان)

- الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام [٣٨]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

85-64620/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام (A/40/168 و A/40/668 و Add.1

و A/40/779 و Corr.1)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اعترم اقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم ، فاذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك ، سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أرجو من الممثلين الذين يرغبون في الاشتراك في المناقشة ادراج اسماءهم على قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن .

السيد نتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان

ابدأ بطرح سؤال . لماذا يجب ان نجرى مناقشتين هذا الاسبوع ؟ فبعد كل شيء سيكرر المتكلمون العرب ومؤيد وهم نفس النقاط في كلا المناقشتين . وهذا ما سوف يقولونه : " ان المشكلة الفلسطينية هي منشأ الاضطرابات في الشرق الأوسط " . وسوف يتهمون اسرائيل بالتسبب في خلق تلك المشكلة ، وسيطالبون اسرائيل بعد ذلك بأن تمثل افكارهم من أجل التوصل الى حل ، وهي أفكار تتراوح بين تقطيع أوصال اسرائيل سياسيا وبين الانتحار الطوعي . ولا اعتقد انه سيكون من قبيل المجازفة ان اتنبأ ، وليس من السهل دائما التنبؤ بشيء عن الشرق الأوسط ، لكنني سأتنبأ ، على أي حال . فاعتقادي أننا ، في هذه المناقشة الثانية ، سوف نستمع الى نفس النقاط التي تكلم عنها اولئك المتكلمون من قبل في مناقشة مسألة فلسطين . ومن ثم ، والسؤال هو اذن ، لماذا نجرى مناقشتين ؟ اذا كانت نفس الادعاءات والحجج ستطرح مرتين ، فلماذا لا نوفر على الجميع الوقت والجهد والمال ونجرى مناقشة واحدة ؟ ولاننا تطرقنا في كلامنا الى

مسألة المال ، دعوني اوضح ان كل ساعة من ساعات مناقشة الجمعية العامة تتكلف ٣٢٥ ٨ دولارا . وهذا مبلغ ضخم من الوقت والمال . فلماذا لا نوفره ؟
ان التعبير الممكن الوحيد لاجراء مناقشة ثانية مختلفة ، هو ان نناقش الموضوع الأصلي لهذه المناقشة الثانية ، وهو الحالة في الشرق الأوسط ، وهذا بالتحديد هو ما اعتزم ان افعله . فأنا اعتزم الكلام عن الصراعات الرئيسية التي تحاصر المنطقة في الوقت الحالي وتستحق اهتمام الجمعية العامة . فالجمعية العامة بعد كل شيء يفترض انها محفل مكرس للمساعدة على حل هذه الصراعات .

وأنا لا اعتقد ان ذلك اقتراح غير منصف أو غير معقول . ومع ذلك ، فان الصراع العربي الاسرائيلي ، أو ما يسمى هنا " بمسألة فلسطين " ، يحظى بالفعل بقدر كبير من الاهتمام : فالواقع ، ان هذه المسألة قد سيطرت حتى الآن فيما ما بيد وعلى جدول اعمال جميع الجلسات العامة هذا الأسبوع . وقد نوقشت في اللجنة الخاصة ، ونوقشت في اللجنة الثانية ، ونوقشت في عدد كبير من اللجان الخاصة الأخرى والمؤتمرات والتقارير والرسائل والوثائق . والحقيقة اني لا اعتقد ان هناك بندا آخر يستنفذ من وقت الجمعية واهتمامها كل هذا القدر الكبير الذي يستغرقه نظر هذا البند . لكن هذه الجمعية العامة التي تخصص كل ذلك الوقت لمناقشة هذه المسألة لا تستطيع ان تجد اى وقت لكي تناقش ، على سبيل المثال ، نزاعا ليس بالنزاع الفرعي أو الرئيسي ، ولكن تناقش نزاعا كالحرب الايرانية العراقية التي اودت بحياة ما يزيد عن مليون نسمة حتى الآن ، أو احتلال ليبيا لتشاد ، أو المذبحة السورية في لبنان ، أو هذا الفيض من عمليات خطف الطائرات والافراد والاعتقالات وغيرها من اعمال العنف التي يحرض عليها قادة بلدان الشرق الأوسط ويأمرون بتنفيذها .

وأنا أود أن أصحح السجلات . وأود أن أنقب عن المعلومات وأخوض في كل حالة من الحالات وأوليها ، وأولي المعاناة الانسانية الناتجة عن هذه الصراعات ايضا ، الاهتمام الذي تستحقه . لكنني لن أستطيع ذلك . ولن أفعل ذلك لانه يستغرق وقتا طويلا للغاية ، وكما يستنفد قدرا كبيرا للغاية من مواردنا . لكنني اتقدم باقتراح .

فأمام الجمعية الآن قائمة جمعتها هيئة الاعلام الاذاعي الاجنبي . وهذه القائمة سجل لأحداث العنف التي وقعت في الشرق الأوسط في عام ١٩٨٥ وحتى الآن ، تقريبا حتى الآن . وهذه القائمة لا تشمل كل شيء بأي حال فهي تقدم تقارير الصحافة عن مختلف الأحداث ، التي تستقي اخبارها من مصادر عربية في اغلب الأحيان . ولا تتضمن القائمة الأحداث المتعلقة باسرائيل ، وذلك للسبب الذي ذكرته للتو ، وهي انها لم تناقش بالقدر الكافي على الاطلاق . وبافتراض ان هناك اتفاقا واسع النطاق بأن نتناول الأمور المتعلقة بالعنف على اقل تقدير ، يمكن اعتبار هذا العام غير حافل بالأحداث في الشرق الأوسط بصفة عامة ، وتكون هذه القائمة هي الخلاصة الوافية لهذه الأحداث . واود من الجمعية ان تنقب في صفحات القائمة ، وسوف اعمم هذه القائمة كوثيقة رسمية من وثائق الامم المتحدة بمقتضى القرارات ذات الصلة ، لكنني اود ان اقرأ لمجرد القاء نظرة على آخر الأحداث وليكن اعتبارا من تشرين الاول / اكتوبر ، وهي : ٨ تشرين الأول / اكتوبر ، انفجار قنابل في القنصلية الليبية في اثينا ؛ ٩ تشرين الاول / اكتوبر ، اختطاف السفينة اكيلى لاورو ؛ ١٠ تشرين الاول / اكتوبر ، مقتل احد ركاب سفينة اكيلى لاورو ؛ ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ، محاولة اغتيال صدام حسين ؛ ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ، السلطات السعودية تنفذ حكم الاعدام في اميرين سعوديين لمحاولتهما القيام بانقلاب في شهر ايلول / سبتمبر ؛ ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ، اختطاف دبلوماسيين يابانيين في بيروت ؛ ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، العراق تقصف بالقنابل جزيرة خرج ؛ ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، سوريا تفجر قنابل في نيقوسيا ؛ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ، مصر تكشف عن محاولة اغتيال لبيبة ؛ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، محاولة اغتيال دبلوماسي لبناني ؛ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، اختطاف فلسطينيين لطائرة مصرية ، مقتل ٥٧ . وهناك حوادث اكثر وقعت منذ ذلك التاريخ .

انها قائمة من عمليات القصف والاختطاف والاغتيال والاعدام والانقلابات والاختطاف وشن الغارات على الحدود والحرب المعلنة . والأهداف هم دبلوماسيون والصحفيون والسفارات ومكاتب شركات طيران وما تشاؤون . أما الضحايا بل ومرتكبوها منهم العراقيون والمغاربة والسودانيون والليبيون ، وكل حامل جواز سفر في العالم العربي تقريبا . وعندما يتعلق الامر الى الضحايا تتسع القائمة لتضم الامريكيين والبريطانيين والفرنسيين والايطاليين والسويسريين والهولنديين والسوفييات واليابانيين والعديد غيرهم .

وأنا اتحدى أي شخص موجود هنا أن يقدم مثل هذه القائمة عن أي منطقة أخرى في العالم . فحقيقة الأمر أن الشرق الاوسط أكثر المناطق اضطرابا وغنا في العالم . وما من نزاع من هذه النزاعات ، وما من عمل من أعمال العنف له علاقة بإسرائيل أو ما يسمى هنا بقضية فلسطين . فما من صراع من هذه الصراعات أو عمل من أعمال العنف يعتبر موضوعا مناسباً لبحثه في الجمعية العامة ، ولا حتى استخدام الغاز السام في الخليج الفارسي أو قصف المدن المتبادل من جانب ايران والعراق أو هجماتها على السفن المحايدة أو تعذيبهما وقتلهما لأسرى الحرب . كل هذه الانتهاكات الخطيرة لأهم المبادئ الدوائية الأساسية لم توجد ملائمة للمناقشة في هذه الهيئة التي تزعم أنها حارسة لتلك المبادئ .

أود أن أطرح سؤالاً أو سؤالين . لماذا لم تجد الجمعية العامة حتى لحظات وجيزة لمناقشة البلطجة الدوائية للعقيد القذافي ؟ وما الذي فعله في العام الماضي ؟ لن أفند هنا أعماله بالكامل ، لكنني أود أن أعود بالجمعية العامة الى الماضي فسي جولة قصيرة تبدأ بجارة ليبيا المباشرة غربا وهي تونس . ففي العام الماضي ، دعّم القذافي تمردا ضد تونس ، وحشد قواته على الحدود مع تونس ، مما دفع بالجزائر وهي جارة أخرى تقع في الجهة الغربية لحشد قواتها على الحدود مع ليبيا ، الأمر الذي أوجد فترة زمنية ساد فيها التوتر الشديد .

وما الذي فعله القذافي ايضا؟ فلنأخذ المغرب. في بداية العام، أيد القذافي المتمردين من البوليساريو ضد النظام المغربي، ثم عقد صفقة مع المغرب كان من بين عناصرها أنه استقبل المنشق السياسي المنفي عمر محيشي الذي اغتاله عملاء القذافي فوراً .

وننتقل الى النيجر حيث أثار القذافي تمرداً هناك كما يفعل في تشاد إذ يحتل نصف البلد، وأرسل حقيبة مملوءة بالمتفجرات الى هناك في محاولة للقضاء على حكومة حسين حبرى . وقد مول العديد من المؤامرات التي احبطت في السودان ، واذ انتقل الآن الى جهة الشرق ، درب القذافي المتمردين المناهضين للحكومة في جنوب السودان ، وهو ينشط أيضا في الصومال حيث يمول جبهة الخلاص الصومالية المتمردة . والآن انتقل الى ايران حيث أرسل القذافي قذائف سكود لقصف المدن العراقية ودعم التخريب في العراق نفسه . وفي الآونة الاخيرة وصل الى ما يشبه مواجهة عسكرية على نطاق شامل مع مصر التي احبطت بالصدفة محاولته الاخيرة لعملية الاغتيال التي كانت ستتم في القاهرة .

لقد أوشكنا على اتمام الدائرة التي سأقفلها الآن . لقد ذهبنا من الغرب الى الجنوب فالى الشرق . والآن دعونا نذهب الى الشمال . ففي الشمال يوجد البحر الابيض المتوسط حيث هناك جزيرة صغيرة تدعى مالطة . ان القذافي ما زال يدعم مختلف الجبهات المناهضة لمصر التي قامت مؤخرا بهجمات عديدة بما في ذلك اختطاف الطائرة المصرية الى فاليوتا . ويبدو أن المجموعة المختطفة قامت بالعملية نيابة عنه وكان يتزعمها أبو نضال الذي لا يقيم الآن في طرابلس الغرب من قبيل الصدفة .

وبخلاف بنا الكلام الى تأييد القذافي لمجموعات الارهاب في انحاء العالم بدءاً من المجموعات في امريكا اللاتينية الى جيش الجمهورية الايرلندية في ايرلندا والجيش الأحمر في اليابان . ويصعب على المرء أن يجد منطقة أو بلدا لم يتورط فيه القذافي أو يقوم بعدوان عليه بيد أن الجمعية العامة لم تترك لحظة واحدة لهذا الرجل أو نظامه الذي يمثل خطورة على السام والأمن الدوليين .

وأود الآن أن اعطي مثالا آخر من الشرق الاوسط اعتقد انه سوف يؤكد على كلامي وهو سوريا . وأريد أن استعرض أنشطة سوريا في العام الماضي ، وأعود الى الورا لأبدأ بالاردن . بدأت سوريا العام الماضي باغتيال الدبلوماسيين الاردنيين في الخارج ، وزرع القنابل في مختلف المنشآت والأبنية والمؤسسات في عمان ، بل وارسلت فرق اغتيال الى الاردن نفسها للتخلص من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ، أي المنافسين لمن يتبعون سوريا في منظمة التحرير الفلسطينية .

ماذا عن سياسة سوريا حيال العراق ؟ نحن ننتقل الآن الى الشرق . فبالإضافة الى تأييد سوريا العسكرية لخصم العراق ايران ترسل بشكل منتظم الى العراق فرق اغتيال ذات تخصصات سورية في مجال تفخيخ السيارات : السيارات المفخخة السورية . وقد وصفت البعثة العراقية ادى الامم المتحدة آخر هذه المحاولات منذ ايام قليلة على الشكل التالي :

" اعترف أربعة من الارهابيين ظهروا في تلفزيون بغداد ليلة اس انهم ساعدوا العملاء الايرانيين على شن هجمات بالقنابل في بغداد خلال الاعوام الثلاثة الماضية قتل أو جرح فيها عدد من الاشخاص . وقال الارهابيون أنهم كانوا يتخذون من سوريا مقرا لهم وعملوا مع المخابرات السورية ."

ومن ثم تصف تلك النشرة الاخبارية المفصلة ، بين جملة أمور ، وأنا على يقين ان جميع الممثلين لديهم نسخة منها ، كيف أخذ هؤلاء الارهابيون شاحنة محملة بثلاثة اطنان من المتفجرات وعبروا بها الى العراق في مهمة سورية لتفجير تلك الاطنان الثلاثة هناك لا أعلم اذا كان الممثلون يدركون ما يمكن لثلاثة اطنان من المتفجرات ان تفعله . ثلاثة اطنان يمكنها ان تدمر هذا المبنى بأكمله ، وهي أقوى بكثير مما فجر في ثكنات بيروت . الا انه يبدو أن الشاحنة غرزت في الرمال بسبب ثقل ما كانت تحمله من متفجرات وبالتالي لم تنفذ المهمة .

واذ ننتقل الى الشمال ، الى تركيا ، نرى أن السوريين يدعمون مجموعات تخريبية ويوفرون لها التدريب والمال ويساعدونها على التسلل الى ذلك البلد .

وأخيرا نأتي الى ملعب الأهوال السوري الحقيقي الذي ترتكب فيه سوريا فظائعها ، وهو لبنان . ما الذي لم يفعله السوريون في لبنان خلال العام الماضي ؟ منذ أشهر قليلة ، قصفوا جزءا كبيرا من طرابلس ودمروه ، فقتلوا اربعمائة شخص وأصابوا الآلاف بجروح ثم نصبوا رؤساء علويين مخلصين لسوريا بالطبع في تلك المدينة . وفي وادي البقاع ، يشتغل الضباط السوريون بتجارة المخدرات الدولية ويحققون ارباحا تبلغ مئات الملايين . اذ تعبر تلك المخدرات من البقاع الى الطرق الدولية لتلك التجارة . وفي بيروت ، أمرت سوريا ميليشيا أمل بشن هجوم علي مخيمات اللاجئين مما أسفر عن مقتل المئات وارتكاب الفظائع ومنها قتل المصابين في المستشفيات . وأنا موقن من أن الممثلين اطلعوا على هذه الفظائع . وقد أرسلت المخابرات السورية سيارات ملغومة الى بيروت الشرقية والغربية أسفرت أيضا عن مصرع مئات الاشخاص . وهذه الاعمال تتماشى وسياسة سوريا وهي فرق تسد . فهي تحرض طائفة على أخرى ، الدرروز على أمل الشيعية ، وأمل الشيعية على السنة ، وبالطبع كل المسلمين على المسيحيين . ولا تشعر سوريا بالخزي للجوئها الى الارهاب الدولي أو الارهاب ضد جيرانها المباشرين ، اذ لها سجلا طويلا في استخدام مخابراتها وسفاراتها ومجموعات المجابهة كمجموعة صقور الثورة لنشر الارهاب في الشرق الاوسط واوربا الغربية . هل كرسست الجمعية العامة لحظة واحدة لهذا التهديد للسلم والأمن الدوليين لم تكرر حتى ثانية واحدة لذلك .

لما لا ؟ ما الذي يحول دون أن تفعل الجمعية العامة ذلك ؟ الجواب بسيط واعتقد أن الجميع هنا يعرفونه . لقد أصبحت المناقشات في الجمعية العامة مهزلة فهي تستخدم من جانب العديدين لشن الحرب السياسية ضد الاقلية . واذا قررت البلدان التي تفكر بنفس الطريقة أن تهاجم بلد ما فسوف تفعل ذلك . وكما نعلم جميعا بان العرب لديهم ميزة العدد ، وهم يحددون جدول الأعمال ، ويقررون أن تستأثر قضية فلسطين بوقت الجمعية العامة فيحدث بالفعل . ويقررون أن الموضوعات الأخرى

التي تستحق المناقشة ينبغي أن توضع تحت البساط، فتوضع بالفعل تحته، ولكن ينبغي أن أقول الآن أن تلك الموضوعات بدأت تتكاثر وتبرز الى الخارج كما يرى الجميع ذلك .

ولا يمكن لأي شخص عادل أن يقبل الادعاء المنافي للعقل بأن الصراعات العنيفة التي تدور في كل مكان في الشرق الأوسط - وقد اشرت الى بعض منها - يمكن أن توضع فصيا في هذا الاطار الفلسطيني المزعوم . و اذا كانت الجمعية العامة مهتمة بشكل جدي بمناقشة الحالة في الشرق الاوسط فينبغي لها أن تنظر في قرارات تختطف تماما عن مشاريع القرارات التي قدمت اثناء هذه المناقشة ولدي اقتراح يمثل هذا القرار ، ونصه كما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

ان يساورها شديد القلق لاستمرار الحروب والصراعات المسلحة التي تخرب الشرق الأوسط ؛

وان تلاحظ ان الامم المتحدة عازمة على ان تنقذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب ؛

وان تدرك بان جميع اعضاء الامم المتحدة ينبغي أن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ؛

وان تلاحظ قواعد القانون الدولي المعترف بها والمتعلقة بالصراع المسلح ؛ وان تذكر أيضا باعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة والاطلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ؛

" ١ - تدعو الى الانهاء الفوري لاستخدام الحرب الذي يمنعه القانون الدولي ويعتبره امرا فيرقانوني ؛

" ٢ - تطلب الى جميع الدول في الشرق الأوسط ان تتخذ خطوات طموسة وفورية وفعالة لاستعادة السلم والاستقرار ؛

" ٣ - تدعو جميع بلدان المنطقة الى الاعتراف بان السلم الحقيقي لا يمكن أن يقوم الا على اساس الحوار الفعال بين جميع الدول في الشرق الاوسط وعلى اساس الاعتراف المتبادل بمبدأ السيادة واحترام هذا المبدأ ."

اننا جميعا نعلم أن هذا القرار البسيط الصريح والحقيقي لن نتاح له الفرصة هنا ، وما لم نتح له هذه الفرصة ، فان هذه المناقشة تظل مناقشة عميقة .

السيد القسراوى (الاردن) : حين تحت الجمعية العامة بنود " الحالة في الشرق الأوسط " فهي تحت بندا اطاره محدد ومعرف تماما ، فلقد تحدد هذا الاطار في الدورة الاستثنائية الطارئة عام ١٩٦٧ ، وفي المناقشات التي تمت طيلة السنوات الثماني عشرة التي تلتها ، سواء أكان ذلك في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن . ولقد أكدت هذه المناقشات حقيقة اساسية لا يرقى اليها الشك وهي ان اساس مشكلة الشرق الأوسط ، أو النزاع العربي الاسرائيلي ، انما هو مشكلة فلسطين واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ ، وقد بات جليا للجميع ان انهاء هذا الصراع لا يتأتى الا عن طريق تحقيق التسوية الشاملة التي تقوم على اساس الحق والعدل .

ولقد تلازمت المشكلة الفلسطينية مع الامم المتحدة منذ انشائها ، وتحطت الأمم المتحدة نفسها مسؤولية خاصة تجاه هذه المشكلة حينما قررت تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، وابدى اعضاءها الحرص على تحقيق حل عادل لها ، بدأ بالالتزام بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وارضهم ، ونشأ الصراع العربي الاسرائيلي بسبب غياب الحل العادل للمشكلة الفلسطينية ، ونتج عن هذا الصراع حروب خس أدت الى الكثير من الهولاء والدمار والخسارة في الارواح البشرية .

واليوم ، تعود الجمعية العامة مجددا ، وللمرة الثامنة عشرة لمناقشة هذا البند ، لتجد أن التسوية المنشودة لا تزال فاشة ، وان الوضع في المنطقة يخله جو من التوتر والعنف وعدم الاستقرار ، ويخلو من الأمن الحقيقي والطمأنينة اللازمة لدول المنطقة وشعبها .

والسؤال الذي يطرح تلقائيا واستمرار هو : الى متى ستبقى المنطقة فريسة للتوتر وعدم الاستقرار ؟ والى متى تبقى هذه الحلقة المفرقة ؟ والى متى سنظل نحن هنا في الأمم المتحدة نواصل النقاش والتحليل ، دون اتخاذ الاجراءات العفالة اللازمة لكسر

هذه الحلقة ، وانها موجبات العنف والاضطراب من خلال تحقيق السلم العادل ، واعادة الحقوق المغتصبة الى اصحابها .

لقد افرزت المناقشات في الامم المتحدة طيلة العقود الاربعة الماضية ، وخاصة تلك التي جرت منذ حرب عام ١٩٦٧ ، اجتهادات تطلت في احكام وقرارات ، صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، تتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ومشكلة فلسطين ، وأكدت هذه القرارات على ضرورة العمل السريع لتحقيق تسوية شاملة للنزاع تؤدي الى سلام عادل ودائم ومشرف ، ترضى به الاجيال الحالية ، وتوصي الأجيال القادمة بالالتزام به والحصر عليه .

وقد رافق هذه الأحكام تحركات لمختلف الامم تطلت في شاريع ومبادرات سلمية عديدة ، سواء داخل هذه المنظمة أو خارجها ، اكدت جميعها على ضرورة وضع حد للمعاناة البشرية الهائلة التي يتعرض لها أهل المنطقة ، واطادة بناء جو من الأمن والاستقرار للجميع فيها وذلك عن طريق الامتثال للمبادئ الأساسية التي لاقت تأييدا شبه عالمي .

ولعله يكون من المفيد ، ان نعيد الى الازهان أهم هذه المبادئ التي أعيد تأكيدها مرة بعد مرة خلال المناقشات المتكررة ، والقرارات والاطلانات العديدة ، والتي حددت أساس واطار التسوية المنشودة . وفي قولنا هذا ، فنحن نؤكد أولا وقبل كل شيء ان ما نحتاجه هو العمل الجاد المخلص لتطبيق هذه المبادئ وترجمتها الى الواقع واخراجها الى حيّز التنفيذ ، لا مناقشتها أو محاولة افرافها من مضمونها ، وان أهم هذه المبادئ هي :

أولا ، الاقرار بأن السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتم الا بالالتزام بمبادئ القانون الدولي والعيثاق ، وأول هذه المبادئ هو عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وبالتالي انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وتأكيدا لذلك فقد بنى قرار مجلس الامم رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) على مفهوم " الأرض مقابل السلام " .

ثانيا ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير

صيره على ارضه ووطنه .

ثالثا ، حق جميع دول وشعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام ضمن حدود معترف بها دوليا .

رابعا ، الامتناع التام عن كل ما من شأنه تغيير الطبيعة السكانية والجغرافية للأراضي العربية المحتلة ، لذا فان طي اسرائيل التقيد التام بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بواجبات ومسؤوليات الدول المحتلة ، وخاصة ما يتعلق منها بتطبيق احكام اتفاقية جنيف الرابعة .

وليس من قبيل الصدفة ان سارعت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٢٥٢ (د - ٢٢) و ٢٢٥٤ (د - ٢٢) في تموز/يوليه عام ١٩٦٢ ، الى رفض اجراءات اسرائيل الهادفة لضم القدس العربية ، وانما كان ذلك ادراكا لخطورة الاجراءات الاسرائيلية على الارض العربية المحتلة . وقد عكس ذلك قلق المجموعة الدولية حيال نوايا اسرائيل الهيمنة والهيمنة التي اكتسبها الأرض العربية ، تلك النوايا التي لم تخدم السلام بل تناقضت مع اساسه ومتطلباته وعقدت ساعي التسوية السلمية ، وجعلت من تحقيقها أمرا صعبا ومعقدا .

ولقد أخذنا ، نحن في الأردن ، زمام المبادرة أمام مجلس الامن ونهينا التي خطيرة الاجراءات الاسرائيلية هذه ، خاصة تلك الخطة في ضمها للقدس العربية ، وفي زرع مستوطناتها في الأراضي العربية المحتلة ، وفي تعسفها وطمشها ضد السكان العرب الواقمين تحت الاحتلال ، ومنع النازحين منهم من العودة الى ديارهم . ونحن ان نسجل شكرنا للدول التي تجاوزت معنا في سعانا هذا ، لا بد أن نلفت الانتباه الى أن مجلس الأمن قد أكد في العديد من قراراته ، رفضه لاجراءات اسرائيل الهادفة الى ضم القدس العربية ، حيث اتخذت بعض هذه القرارات بالأجماع ، كالقرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) ، كما أن المجلس رفض سياسة انشاء المستوطنات واعتبرها غير شرعية ، وتعرقل ساعي السلام والتسوية الشاملة ، بالاضافة الى رفض المجلس لضم الجولان السورية المحتلة ، انني أعيد ذكر هذه الحقائق هنا لأبين كيف وضعت العراقيل على طريق تحقيق التسوية السلمية ، ولأوضح ما يقصده البعض من القول بأن الطريق الى التسوية السلمية شاق ومعقد . فالتعقيد ، ووضع العراقيل لم يكن من جانبنا ، وانما من جانب اسرائيل . وما نود

أن نسجله بكل أسف ، هو ان تهاون المجتمع الدولي مع اسرائيل وخاصة تلك الدول التي تعتمد عليها اسرائيل في الدعم والساعدة ، قد شجّع اسرائيل على تعميق وتكثيف اجراءاتها المتعارضة مع اساس ومبادئ التسوية السلمية ، ومنحها القدرة على التصدي لأية محاولة تهدف الى ردعها عن أعمالها هذه ، وأعطتها الانطباع أن بإمكانها الاستمرار في سياستها البهادرة الى الاحتفاظ بالأرض العربية المحتلة ، والقول في نفس الوقت بالرفسة في السلام .

لقد كنا في الاردن ، اول من نادى ونهت الى خطورة هذا التطور وابعاده السلمية على احتمالات السلام . وقد تجلّى ذلك في ابلغ معانيه ، حينما أكد جلاله الملك الحسين في اكثر من مناسبة ، بكل وضوح وقوة ، ان الخيار امام اسرائيل هو خيار بين الاحتفاظ بالأرض وبين السلام ، لأنه لا يمكنها الاحتفاظ بكليهما في نفس الوقت .

اننا في الاردن ، وفي العالم العربي ، طلاب سلام ودعاة حق ، وقد عطنا ما في وسعنا ، ووجهنا سياستنا الخارجية لتحقيق السلام ، كما تجاونا مع كافة الجهود المخلصة البهادرة الى تحقيق التسوية الشاملة والعادلة على الأسس التي اقترتها الاسرة الدولية ، وحاولنا مخلصين منذ عام ١٩٦٧ تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) بكل بنوده ، وكان عطنا هذا منطلقا من ايماننا بالسلام العادل وحتمته ، ومن موقعنا المميز في الصراع العربي - الاسرائيلي ، وارتباطنا التاريخي الوثيق بالقضية الفلسطينية ومشاركتنا الشعب الفلسطيني في محنته التي لم يشهد التاريخ المعاصر لها شيلا . فمنذ بدايته مأساة الشعب الفلسطيني ، التحم الاردن مع اخوانه الفلسطينيين في وحدة الصبر ، وهب للدفاع عنهم وعن حقوقهم ، وعقد رأيته معهم في وحدة تاريخية تجلت فيها ارادة الشعبين الفلسطيني والاردني ، وتقاسم الاردن مع اشقائه الفلسطينيين كل امكانيات ، بما في ذلك لقة العيش .

وقد عرفنا ، وعرف العالم ، وطى مدى ثمانية عشر عاما ، ما يتعرض له السكان الفلسطينيون يوميا في الضفة الغربية وقطاع غزة من ظلم وتعسف على ايدي سلطات الاحتلال ، ومن ارهاب على ايدي ستوطنيتها ، فمير أننا لم نسمع صحبات الاحتجاج ، ولم نشاهد

ثورات الغضب استنكارا لما يلحق حقوق الانسان في المناطق العربية المحتلة من مخالفات، مثل ما نشاهد من استصراخ للضمير العالمي وتركيز لوسائل الاعلام حين يحتجز شخص ما في بيته في مكان آخر ، وكان حقوق الانسان الفلسطيني - دون غيرها من حقوق البشر - قابله للانتهاك والانتقاص دون خوف من توبيخ أو عقاب ، طالما تم ذلك على يد جندي أو مستوطن اسرائيلي .

ان الحقيقة التي يجب ان لا تنفي عن نظر المجتمع الدولي هي ان اسرائيل قد قامت باستغلال كامل الوقت على مدى الثمانية عشر عاما الماضية ، لزرع العديد من ستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، بحيث اصبحت مساحة الاراضي المصادرة من الضفة الغربية فقط لصالح سلطات الاحتلال وستوطنيتها تفوق نصف مساحة هذه المنطقة ، علاوة عما يجري من استيطان مائل في قطاع غزة والجولان ، وهذا العمل ، فان السياسة الاسرائيلية تنكر على الفلسطينيين الحق في ما يزيد قليلا عن العشرين في المائة من اراضي فلسطين ، وتزاحمهم عليها ، بحيث بات يخشى ان يصبحوا في النهاية شعبا بدون أرض ، يسهل تهجيرهم وتشتيت من بقي منه على ارضه ، هذه السياسة الاسرائيلية بحد ذاتها ما هي الا دليل على تفضيل الاحتفاظ بالارض ، وعرقلة تطبيق مفهوم السلام مقابل الارض ، وهو المفهوم الاساسي الذي بنيت عليه قرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة ، وجميع المحادثات والجهود الدولية الهادفة للتوصل الى التسوية العادلة والشاظة .

وادراكا منا لخطورة الوضع في الارض العربية المحتلة ، وخطورة ترك كامل الوقت لاسرائيل تستغله وتوظفه كما تشاء في خدمة اهدافها التوسعية على حساب العرب والفلسطينيين ، فقد عمل الاردن ومعهم اشقاؤهم الفلسطينيون في محاولة للتوصل الى الحل السلمي العادل الذي يكفل استعادة الارض العربية المحتلة ، وبعيد الحق لأصحابها وانطلقنا من عطنا هذا من رؤية موضوعية لحقيقة الوضع داخل الاراضي العربية المحتلة ، وضرورة التحرك النشط لا نقاذ الأهل والارض من براثن الاحتلال ، ولاخراج القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي من حالة الجمود التي تسيطر عليها بسبب استمرار حالة الاحرب واللاسلم .

ولقد بلغ التحرك المشترك مع اخواننا الفلسطينيين ذروته في الاتفاق الأردني - الفلسطيني الموقع في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ بين جلالة الملك الحسين والسيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث جاء هذا الاتفاق الذي هو بمثابة الآلية للمشروع العربي للسلام وجزء من التحرك العربي المشترك ليؤكد رغبة الفلسطينيين انفسهم في التوصل الى السلام العادل ، وجاء في وقت هدف فيه الى كسر الجمود الذي احاط بحموية السلام ، والى دفع المسيرة السلمية الى الامام ضمن اطار عطي وايجابي ، يستند الى مبدأ الارض مقابل السلام ، وينطلق من القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ويدعو الى تحقيق ذلك عن طريق تسوية تفاوضية من خلال مؤتمر دولي يدعو الى عقده السكرتير العام للأمم المتحدة ، وتشارك فيه الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن وجميع الأطراف المعنية في النزاع .

اننا نرى وجوب العمل السريع الفعال من أجل تحقيق تسوية تفاوضية تضمن العدل والسلم والكرامة للجميع ، عن طريق عقد المؤتمر الدولي المطلوب ونؤكد على ضرورة عدم اضاءة الفرصة الحالية لتحقيق التسوية المطلوبة ، ونهيب بالجميع المساعدة من أجل ذلك . فبعد مضي أربعة عقود على المشكلة الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي ، فان الحاجة أصبحت ملحة أكثر من أي زمن مضى ، من أجل تحقيق السلام العادل والدائم ، وتحقيق مستقبل أفضل من خلال العمل البناء ، وليس من خلال الاعتماد على منطق القوة وفرض الأمر الواقع .

ولابد لي في هذا المضمار ، أن أشير الى ما أورده الأمين العام في تقريره القيم المتضمن في الوثيقة A/40/779 بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ :

" اننا نواجه اليوم عالما تكاد بشائره أن تكون لا نهائية ، ولكنه أيضا عالم ينطوى على خطر قد تكون فيه النهاية وليست هناك ، في عصر تهدد فيه التكنولوجيا بأن تسبق قدرتنا على التحكم في الأسلحة المتزايدة التدمير ، صراعات اقليمية أكثر الحاحا من مشكلة الشرق في مواجهة الأمم المتحدة باختيار بين هذين البدلين " . (A/40/779 و Corr.1 ، الفقرة ٤٢)

فالخيار الذي تواجهه المنطقة خيار بين سلام قائم على العدل . ترضى به الأجيال الحالية ، وتورثه للأجيال القادمة موصية اياها بضرورة الالتزام به والحرص عليه باعتباره يحفظ أمن وكرامة شعوب المنطقة كلها ، وبين استمرار حالة النزاع والعنف التي تسود المنطقة نتيجة للاعتماد على القوة العسكرية واستعمالها من قبل اسرائيل وما ينتج عن ذلك من رد فعل لها .

فيكفي ما تعرضت له الأجيال الحالية من شقاء وعناء ، فهي لها الحق فسي أن تتطلع الى بناء المستقبل من خلال الأمن والاستقرار وفي ظل سلم عادل ومشرف يحقق لها تطلعاتها وحقوقها وكرامتها . وان على الأمم المتحدة نفسها مسؤولية تاريخية في هذا المجال ، وهي مدعوة للاضطلاع بها بكل قوة وفعالية .

السيد فاخوري (لبنان)؛ نعود مرة أخرى الى مناقشة موضوع الشرق الأوسط ، بينما المنطقة مضطربة تعاني من عدم الاستقرار والأمن والسلام .

ولا تزال قضية فلسطين ، جوهر وحلب الموضوع ، تلك القضية التي عانى لبنان من جرائها ومن نتائجها خلال عشر سنوات ما لم يعانها بلد حتى أصبحت له قضية يصبو الي حلها بدعم من هذه المنظمة ، أعضاء وأجهزة وأمانة عامة . وان تقرير سعادة الأمين العام دي كويهار لهذه الدورة ، واضح وصريح كالعادة ، ويستحق منها كل تقدير واهتمام .

لقد كان طبيعيا ومنطقيا أن يواصل الشعب الفلسطيني سعيه لاسترداد أرضه التي افتتحتها اسرائيل ، بعد أن فشلت الأمم المتحدة في تمكينه من ممارسة حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . ولبنان الذي حصد مئات الألوف من الاخوة الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم منذ عام ١٩٤٧ ، تعرض خلال سنوات قليلة الى اعتداءات واحتلالات اسرائيلية في جنوبيه وقاعة كان آخرها عدوان عام ١٩٨٢ ، الذي دخلت فيه القوات الاسرائيلية العاصمة بيروت . وكان تبرير اسرائيل لهذا العدوان حماية حدودها الشمالية بالقضاء على المقاومة الفلسطينية وعلى منظمة التحرير الفلسطينية . وأغلقت اسرائيل عمدا زكراًهم أهدافها الرئيسية من الاعتداءات وهي القضاء على النظام اللبناني الديمقراطي المتعدد الذي هو في الواقع تحد للنظام القائم فيها ، وللفلسفة الدولة الصهيونية .

ودام الاحتلال الاسرائيلي لأراضي لبنانية أكثر من طامين ، ولولا المقاومة الوطنية اللبنانية ، المشروعة قانونا وعرفا ، ولولا الخسائر التي تكبدتها اسرائيل في قواتها المسلحة ، لما انسحبت مرفعة من معظم المناطق في الجنوب والبقاع . ولم يكن هذا الانسحاب ، بحال من الأحوال ، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن وهذه الجمعية العامة بل كان تحت وطأة الضربات التي وجهتها اليها المقاومة الوطنية اللبنانية ، بدليل أن اسرائيل لا زالت ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وترفض الانسحاب الكامل ، وتصير طس حزام أمني داخل الأراضي اللبنانية تحتفظ فيه بقواتها من جيشها النظامي بالاضافة الى قوى غير شرعية عميلة ، كجيش لبنان الجنوبي أو ما يسمى بحيش لحد ، كما لا زالت تمنع

القوات الدولية المؤقتة في لبنان من تحقيق مهمتها القاضية بالانتشار على طول الحدود المشتركة ، ومساعدة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها على جميع أراضيها حتى هذه الحدود المعترف بها دوليا ، وجعل منطقة الجنوب منطقة أمن وسلام .
وطالما أن رفض اسرائيل لا زال قائما فان حاجة لبنان لليونيفيل لا تزال حاجة ماسة حتى تحقق المهمة الموكولة اليها ، لتثبت فعليا صداقية الأمم المتحدة وأجهزتها في تنفيذ قراراتها .

وتجدر الاشارة الى أن هذه القوات الدولية ، بإمكاناتها المحدودة ، تقوم بعملها في ظروف صعبة ، وكثيرا ما تتعرض لضايقات وتجاوزات واعتداءات من قبل الجيش الاسرائيلي وعلاوة على ذلك ، كما تفيد بذلك تقاريرها وتقارير الأمين العام . فللقوات الدولية هذه ، قيادة وجنودا واداريين وللدول المشاركة فيها ولغريق المراقبين الدوليين شكر وتقدير لبنان وشعب لبنان .

بالإضافة الى استمرار اسرائيل في احتلال بعض الأراضي اللبنانية ، فانها دأبت على اعطاء نفسها الحق في الدخول الى الأراضي التي جلت عنها محاصرة المسدود والقرى وقصفا ، وخطف شبابها وترويع شيوخها ونساءها وأطفالها ، كما دأبت على خرق الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية بأساطيلها الحربية الجوية والبحرية ومحاصرة المرافئ وقصف التجمعات السكنية . واليوم ، تقدم لبنان بشكوى ضد الممارسات الاسرائيلية السيئة الأمين العام والى رئيس مجلس الأمن ، مرفقة بلائحة مفصلة وطويلة بهذه الممارسات منذ أول عام ١٩٨٥ ، وستوزع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن . ورغم تقدم لبنان سابقا الى مجلس الأمن بشكاوى ضد هذه الممارسات ومطالبته بقرارات انسانية صرفة توقف اسرائيل عند حدها وتحمي المدنيين علا باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، فقد فشل مجلس الأمن مع الأسف في التوصل الى قرار اجماعي بهذا الصدد . وقد حذرنا مرارا وتكرارا من أن فشل المجلس سيحمل اسرائيل على الاعتقاد بأنها فسي حل من التزاماتها كعضو في هذه المنظمة ، يحق لها التماهي دون رادع في ممارساتها وتعدياتها .

وبالفعل ، فقد قامت اسرائيل أول أمس الثلاثاء باعتداء أليم في عمق الأراضي اللبنانية ، ان أغارت قوة عسكرية مؤلفة من ٢٥٠ جنديا ، مدعومة بدبابات وناقلات جنود على منطقة راشيا شمال ما يسمى بالحزام الأمني . ودامت الغارة اثنتي عشرة ساعة ، ذهب ضحيتها أكثر من خمسة عشر قتيلا ، من بينهم ضابط في الجيش اللبناني وثلاثة أفراد من قوى الأمن الداخلي وجرحى ومفقودون .

وأكد وزير الدفاع الاسرائيلي اسحاق رابين هذه الغارة ، ووصفها بأنها تنسج ضمن الاستراتيجية الاسرائيلية العامة لمكافحة الارهاب وحماية الجليل . فأى ارهاب

يعنيه السيد رابين ؟ . أليست الفارة بحد ذاتها ارهابا تمارسه الدولة الاسرائيلية
 ضد الأهالي والقرى في الجنوب والبقاع الغربي وقصبا راشيا في لبنان ؟
 ان مسؤولية مجلس الأمن في حفظ الأمن ومنع الاعتداء مباشرة لأنها تتبع مسن
 الصلاحيات المنوطة به ، وجسية لأن حكم الشعوب قاس وحكم التاريخ أقس . كما أن
 مسؤولية مجلس الأمن لا تنحصر في اتخاذ القرارات ، بل في العمل على تنفيذها ، لأنه
 في التنفيذ تتجسد الارادة الحقيقية في استعمال الصلاحيات لصيانة الأمن والسلام
 الدوليين ، والمحافظة على مصداقية منظمة الأمم المتحدة .

ان دعم جهود الأمين العام ومساعديه واجب على جميع أعضاء هذه المنظمة ، وخاصة
 أعضاء مجلس الأمن ، الداعمين منهم وغير الداعمين ، ذلك أن حل الأزمة اللبنانية
 ينطلق من حل أزمة الجنوب . وحتى يتم ذلك ، فان استمرار الأزمة يجب ألا يعوق البحث
 عن الحلول لها . فمساعدة لبنان من قبل المجموعة الدولية حق له عليها وعلى هذه
 المنظمة التي تمثلها .

ان اللبنانيين بنظر الشرعية اللبنانية متساوون بالحقوق والواجبات ، وجميع المقيمين
 على أرض لبنان خاضعون لسلطتها ، وخضوعهم نابع من السيادة الوطنية التي هي ككل
 لا يتجزأ ، ولن يرضى لبنان بالتخلي عن أي جزء ، مهما كان ضئيلا ، من سيادته
 على أرضه أو من مسؤوليته عن المقيمين عليها . فالتضحيات التي قدمها لبنان والمآسي
 التي تحملها الشعب اللبناني في سبيل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني الشقيق ،
 لم يقدمها ولم يتحملها أي بلد باعتراف قادة الفلسطينيين أنفسهم . وان التزام لبنان
 بالقضية الفلسطينية التزام ثابت لا رجوع عنه . الا أن لبنان لن يسمح بأن يكون أي جزء
 من أراضيه خارج السيادة الوطنية اللبنانية ، وسيعارض أي مناقشة لموضوع يعتبره داخليا ،
 من قبل أية أجهزة أو منظمات اقليمية كانت أو دولية .

لقد درجت الجمعية العامة على الموافقة على قرار بمساعدة لبنان اقتصاديا ومطلوب
 منها في هذا العام اتخاذ قرار مماثل . ونحن نناشد هنا الدول الشقيقة والصديقة
 المساهمة في هذا المجهود ، فليس المهم أن تعرف أولوية الوفاق على الأمن أو الأمن

على الوفاق ، حتى تبادر الدول القادرة الى تقديم المساعدة ، بل المهم والأهم أن تعطي الدولة في أقرب وقت ما يمكنها من اعادة بناء البنية الاقتصادية والاجتماعية للبنان . ان تكاليف التعمير والانماء تقدر بعشرات المليارات من الدولارات ، وتأمينها أمر يفوق امكانيات أية دولة بمفردها .

ان ثقتنا بمستقبل لبنان كبيرة ، وان ايماننا بشعب لبنان الواحد الموحد متيسر والمساعي مستمرة ومتواصلة لتحقيق الوفاق الوطني . ويبقى أن نلقى من المجتمع الدولي ومن هذه المنظمة وأعضائها التفهم الحقيقي لقضيتنا ، والتأييد العملي لحقوقنا ، والدعم المعنوي لجهودنا ، والسند المادي لامكانياتنا ، حتى يعود لبنان ، كما عهدناه وعهدتموه ، رسول خير ومحبة وعطاء لمجتمعه ومنطقته وللعالم أجمع .

السيد أبو الحسن (الكويته) : كانت منطقة الشرق الأوسط ، كما نعلم جميعا ، مهد الديانات السماوية التي تنادى بالحب والخير والتعاطف والأخوة والسلام . وهذه الميزة التي يتمتع بها قلب هذه المنطقة ونعني بذلك فلسطين أو الأراضي المقدسة ، بدلا من أن تحولها الى منطقة أمن وطمأنينة وسلام حتى تصبح اسما على سسى ، قد عرضتها على مر العصور لغزوات أجنبية ارتكبت باسم الدين ، كان آخرها الغزو الصهيوني الذي يذكرنا في معظم جوانبه بالغزو الصليبي في القرون الوسطى .

وكما حوّلت الحروب الصليبية هذه المنطقة الآمنة الى آتون ملتهب استغرق قرونا من الزمان انتهت باندحار الغاصبين الأجانب ، فان الغزو الصهيوني قد حوّل هذه المنطقة مرّة أخرى الى ميدان للحروب والقتال بصورة لا تهدد أمن وسلام المنطقة وحسب ، وانما تهدد كذلك أمن وسلام العالم بأسره في فترات متلاحقة متواصلة .

فلقد تحوّل هذا الغزو الصهيوني بفضل المساعدات والمساندات الغربية الهائلة المختلفة الى كيان يتمتع بطاقة عسكرية هائلة لا تتناسب مع حجمه تسعى لفرض ارادة هذه العناصر الغربية لا على المنطقة نفسها وحسب ، وانما على الأسرة الدولية التي لعبت من خلال منظماتها الدولية ، لسوء الحظ دورا هاما في خلق هذا الكيان الذي لم يجلب للمنطقة سوى الحروب والمآسي والكوارث والآلام .

لقد حذرت الدول العربية تلك الدول التي كانت تساند مخططات الصهيونية العالمية من ان مواقفها التي تتنافى مع قواعد العدالة والانصاف وحق الشعوب في تقرير مصيرها لا بدّ وأن تكون لها آثارها الوخيمة على هذه المنطقة الحساسة من العالم . ولكن هذه الدول مضت في مساندة هذه المخططات حتى تمكنت الصهيونية العالمية من تحقيق أهدافها الاستعمارية على حساب أمن وسلام منطقة الشرق الأوسط وراحة وطمأنينة شعوبها .

ونحن ان نعود اليوم لتذكير هذه الدول التي ساعدت على خلق الكيان الصهيوني بما فعلته يداها لا نهدف الى تكرار توجيه أصبع الاتهام أو اللوم لهذه الدول مرّة أخرى ، وانما لتذكيرها بأنها باستمرارها في مدّ يد المساعدة والمساندة للطرف المعتدى في الشرق الأوسط انما تسير في نفس الاتجاه السابق الذي دفع منطقة الشرق الأوسط نحو الهاوية .

لقد حل الاضطراب بمنطقة الشرق الأوسط منذ الأيام الأولى لفرض حكم الانتداب البريطاني على فلسطين وهو الحكم الذي امتد ربع قرن من الزمان وتتميز بسلسلة من الاضطرابات والانتفاضات الشعبية الفلسطينية ضد حكم الانتداب وما صحبه من فتح أبواب هجرة اليهود لأرض فلسطين العربية .

ثم جاءت نهاية الانتداب بالصورة التي نعرفها جميعا والتي صحبتها حرب دامية انتهت بانشاء كيان صهيوني بالقوة في جزء من أرض فلسطين العربية ، لم يلبث لسوء الحظ ، أن حظى بمباركة من المنظمة الدولية ، تمت تحت ضغوط دولية معروفة ، رغم ما يمثل هذا العمل من مخالفة صريحة لأحكام الميثاق الذي لا يجيز الاستيلاء على الأراضي بالقوة .

ثم تلت ذلك حرب عام ١٩٦٧ والتي انتهت باحتلال الكيان الصهيوني للجزء الباقي من أرض فلسطين بالإضافة الى منطقة الجولان العربية السورية وأرض سيناء المصرية . وبعد ذلك جاءت فترة ترسيخ العدوان التي تمثلت بمظاهر رئيسية ثلاثة وهي : أولا ، لقد قررت اسرائيل من جانب واحد ضم القدس العربية ، على الرغم من أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ حزيران /يونيه عام ١٩٦٧ . كما أنها أعلنت القدس بأكملها عاصمة لها مخالفة بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . كما أنها لا تزال تطبق سياساتها المذكورة وترفض الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالبها بالغاء جميع الاجراءات التشريعية والادارية والأفعال التسيي اتخذتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي غيرت أو ترمي الى تغيير طابع ووضع القدس الشريف ولا سيما القانون الأساسي حول القدس وذلك باعتبار ان جميع هذه القرارات لاغية ويجب الغاؤها فورا .

ثانيا ، اعلان اسرائيل فرض قوانينها وولايتها وادارتها على منطقة الجولان السورية المحتلة واستمرار هذا الوضع حتى يومنا هذا على الرغم من ان قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) يعتبر هذا العمل لاغيا ولا تترتب عليه أية آثار قانونية دولية وطالب اسرائيل بالغاء قرارها فورا ، كما يؤكد استمرار انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب بجميع نصوصها على الأراضي السورية التي تحتلها اسرائيل منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ .

ثالثاً ، استمرار السياسات والممارسات التعمسفية والتوسعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى رأسها سياسة الاستيلاء على الأراضي العربية بصورة غير مشروعة واستمرار إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة بصورة تخالف أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وغير ذلك من الممارسات التي تدينها المنظمة الدولية كل عام بناءً على تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تسحق حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة .

وجنبا الى جنب مع هذه المحاولات الرامية الى ترسيخ العدوان الصهيوني والذي يهدف في نهاية الأمر الى فرض الأمر الواقع الواحد تلو الآخر ، تجرى محاولة شريرة لفرض الهيمنة العسكرية الصهيونية على المنطقة بأسرها ، وذلك من خلال سلسلة من الأعمال العدوانية ضد الدول العربية المجاورة منها وغير المجاورة . وقد تمثلت هذه السياسة فسي أسوأ صورها بالغزو الاسرائيلي للبنان الذي شهد العالم مدى وحشيته وبربريته ولا انسانيته .

واليوم وبعد مرور نحو ثلاثة أعوام ونصف العام على هذا الغزو الذي صدر بشأنه قرارات من مجلس الأمن كان آخرها القرار ٥٠٩ (١٩٨٢) الذي طالب اسرائيل بسحب قواتها فوراً وبدون شروط للحدود الدولية المعترف بها مع لبنان، نجد أن القوات الاسرائيلية لا تزال تحتل شريطاً جنوبياً من أراضي لبنان بمساعدة بعض العملاء العاجزين الذين تأمل من ورائهم فرض ارادتها على شعب لبنان المناضل. كما نجد انها لا تزال تنتهك جميع مبادئ الميثاق وقرارات مجلس الأمن العديدة الأخرى حول عدم انتهاك سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أرضه وذلك باستمرار ارتكاب العدوان وتلويح العدوان على القرى والمواقع داخل الأراضي اللبنانية بصورة توحى وكأنها تمتلك حق ضرب أى موقع تشاء داخل الأراضي اللبنانية بحجة السلامة التي يعرف الجميع أنها حجة واهية لا تنطلي على أحد وأن استمرار الحديث عنها قد أصبح حديثاً مجوجاً تعافه النفس.

ولكن آثار سياسة الهيمنة العسكرية الصهيونية لم تعد تقتصر على الأراضي العربية المجاورة التي لا يزال بعضها تحت الاحتلال كمنطقة الجولان السورية وجنوب لبنان، وإنما نرى أن هذه الآثار قد امتدت لتشمل أراض عربية أخرى تقع على بعد مئات بل وآلاف الأميال.

ففي يوم السابع من حزيران / يونيو عام ١٩٨١ قامت الطائرات الاسرائيلية بشن عدوان مسلح على المنشآت النووية السلمية في العراق. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد ندد بهذا الهجوم العسكري الاسرائيلي على أرض عراقية باعتباره عملاً يهدد أمن وسلام العالم ويذكر المعتدين بضرورة امتناع جميع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، نجد أن مثل هذه القرارات من جانب الأسرة الدولية لا تحرك ساكناً لدى المعتدين الذين عادوا لارتكاب جريمة مماثلة أخرى حين أرسلوا طائراتهم الحربية آلاف الأميال لضرب تونس يوم أول تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥، ومرة أخرى ندد مجلس الأمن بقوة بهذا العدوان المسلح الذي يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأحكام السلوك الدولي وذلك في قراره ٥٧٣ (١٩٨٥) الذي رأى في هذا العمل تهديداً

لأمن وسلامة منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ولفرض السلام العادل الدائم الشامل في الشرق الأوسط .

ولكن هذه التلميحات المتواصلة من جانب مجلس الأمن بمسلسل العسء وان الاسرائيلي الذي لا ينقطع ، لا تقع الآ على آذان صماء من جانب الصهيونيين الذين لا يحملون سوى الازدراء التام لمبادئ الميثاق وأحكام القانون والسلوك الدوليين . ان ممآ لا ريب فيه أن الأمم المتحدة التي كانت قد ضاعفت المشكلة بتدخلاتها في آواخر الأربعينات ، قد ازدادت الآن ادراكا للأبعاد الحقيقية لأزمة الشرق الأوسط ولاسيما بعد أن دخلت في عضويتها عشرات الدول المستقلة حديثا التي ساعدت بدخولها العضوية على أن تصبح المنظمة الدولية أكثر تمثيلا لرغبات و ارادة الأسرة الدولية وقد جاء هذا الادراك الجديد لأبعاد القضية على صورة سلسلة متواصلة من القرارات التي تعكس حقائق الموقف في الشرق الأوسط والطريق السليم للوصول إلى التسوية العادلة الشاملة الدائمة لمشاكل المنطقة .

ونحن اذا وضعنا جميع قرارات الأمم المتحدة العديدة حول الشرق الأوسط جانبا فاننا نجد أن قرارا واحدا ، هو قرار الجمعية العامة ١٤٦/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ يحدد وحده العناصر الرئيسية الخمسة اللازمة لأي تحرك واع جدي لحل المشكلة ، على النحو التالي :

أولا ، ان القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط وانه لن يتسنى اقامة سلام دائم عادل شامل في المنطقة بدون ممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه القومية المشروعة وانسحاب اسرائيل انسحابا كاملا عاما غير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

ثانيا ، ان تسوية أزمة الشرق الأوسط تسوية عادلة شاملة لا يمكن أن تتم بدون مشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فريد (باكستان) .

ثالثا ، ان السلام في الشرق الأوسط لا يتجزأ وينبغي أن يقوم على أساس تسوية عادلة شاملة دائمة لمشكلة الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها .

رابعا ، ان مشروع السلام العربي الذي ووفق عليه بالاجماع في مؤتمر القمة العربي في فاس يعتبر مساهمة هامة نحو تحقيق التسوية العادلة الشاملة الدائمة في الشرق الأوسط .

خامسا ، الدعوة لعقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الأوسط بمقتضى الفقرة الخاصة من اعلان جنيف بشأن فلسطين الذي انبثق عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

ان مما يدعو للأسى والأسف ان هذا الادراك الواعي لأبعاد مشكلة الشرق الأوسط وطرق حلها من جانب المنظمة الدولية لا يجاريه ادراك مماثل من جانب بعض الدول التي ساهمت في خلق هذه المشكلة من جهة ولا يجاريه من جهة أخرى توفر الارادة السياسية الدولية لوضع هذا الادراك موضع التنفيذ .

ومما يزيد من شعورنا بالأسى ان مختلف العراقيل لاتزال توضع في طريق الحل على أساس هذا التصور الواعي العادل لأزمة الشرق الأوسط وعلى رأس هذه العراقيل ما يلي :

أولا ، اعطاء الأولوية في الاهتمام " لسلامة " الطرف المعتدى بدلا من اعطائها لرفع الظلم عن الطرف المعتدى عليه .

ثانيا ، تقديم المعونات العسكرية والمالية الخيالية للطرف المعتدى بصورة تمكنه من مواصلة العدوان والاستهانة بالقوانين الدولية والاستهتار بارادة الأسرة الدولية .

ثالثا ، دعم الطرف المعتدى وذلك بالوقوف في وجه أية محاولة من جانب مجلس الأمن لفرض العقوبات على الطرف المعتدى أو ادانتة على عدوانه المتواصل .

رابعاً ، ان اقتصار المطالبة بمراعاة حقوق الانسان بالنسبة لبعض الشعوب دون غيرها واغفال الاشارة اغفالا تاما لحقوق الانسان بالنسبة لسكان المناطق الفلسطينية والعربية التي تحتلها اسرائيل يعتبر من قبيل التمييز والمحاباة والمقاييس المزدوجة .

ان لهذه التجاوزات الواضحة تأثيراتها المتوقعة ولا ريب ، وعلى رأسها زيادة الشهية العدوانية للكيان الصهيوني وذلك لأنها تعطيه الحصانة اللازمة لمواصلته سياساته التوسعية العدوانية التي ذكرنا آنفاً بعض مظاهرها .

ومن جهة أخرى ، فان هذه التجاوزات ، قد وقفت ، كما نعلم جميعها ، في طريق مجلس الأمن الذي لم يتمكن في مناسبات عديدة من تنفيذ التزاماته بشأن أمن وسلام منطقة الشرق الأوسط نتيجة استخدام حق النقض بصورة لا تخدم قضية السلام .

ان أمل العالم في السلام في الشرق الأوسط يتبلور الآن حول هدف واحد هو عقد مؤتمر سلام دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بحكم مسؤوليتها عن أمن واستقرار العالم ، وتطرح فيه على بساط البحث جميع المشاكل المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط ، وهي المشاكل التي صدرت بشأنها قرارات عديدة من الأمم المتحدة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي تعتبرها هذه القرارات لب مشكلة الشرق الأوسط .

ان وفدي يقر الأمين العام فيما ورد في تقريره الذي تتضمنه الوثيقة A/40/779 المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، والذي قال في الفقرة ٤١ منه " وأشعر بقوة بأنه ينبغي ، على الرغم من المصاعب القائمة ، بذل جهد حازم للقيام بالشكل اللائم باستطلاع شتى امكانيات آلية الأمم المتحدة واستخدامها لتعزيز التقدم نحو عملية اقرار السلام في الشرق الأوسط " .

ومن هذا المنطلق ، فان وفدي يناشد الأمين العام أن يضاعف جهوده المبذولة حالياً بالتعاون مع مجلس الأمن ، لعقد المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط والذي يتعلق به الآن آمل الأسرة الدولية في اعادة السلام والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس استهل كلمتي

هذه بالاعراب من تقدير وفد الامارات العربية المتحدة للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المقدم الى الجمعية العامة الذي يتناول فيه التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط من

جميع جوانبها . وقد لخص الأمين العام تقييمه لتلك التطورات في الفقرة ٣٣ من تقريره (A/40/779 و Corr.1) حيث قال ، " مازال البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط عزيزا ، ومازالت الحالة في الشرق الأوسط غير مستقرة " .

وتعود تلك الملاحظة في شقيها الى استمرار السياسة العدوانية والتوسعية التي تنتهجها اسرائيل في منطقتنا العربية ، والى تحديها للشريعة الدولية المتمثلة في مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها وفي القرارات العديدة المتعمدة في هذا الصدد من قبل المنظمة الدولية التي تدعو في مجملها الى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، والى عدم جواز ضم الأراضى بالقوة ، والى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة ، وأخيرا ، الى دعوة اسرائيل الى ايقاف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وعلى الدول العربية .

ان مشكلة الشرق الأوسط ، وبكل اختصار ، هي التطور الطبيعي للوضع غير الطبيعي ، حيث أنها ناتجة بالأساس بسبب عجز المجتمع الدولي عن التوصل الى حل لقضية فلسطين ، ويعود ذلك الى موقف اسرائيل الراضى للحل وللسلام ، كما أشرنا الى ذلك أثناء مناقشة قضية فلسطين ، والى اعتماد اسرائيل أسلوب العدوان والاحتلال العسكى ، وطرده السكان ، وقصف المدن العربية ، بهدف القضاء على الشعب الفلسطيني ، وضرب الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية العربية .

وقد تجلى ذلك العدوان في الاعتداء الاسرائيلي على سوريا الشقيقة ، عن طريق الاجراءات والقوانين التي فرضتها على هضبة الجولان المحتلة وضمها لها ، في تحد واضح لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، وانتهاكا لاتفاقيات جنيف .

وكذلك في العدوان الاسرائيلي على لبنان الذى مازال يعاني من آثاره ونتائجه ولا زال جزء من أراضيه محتلا . ولولا المقاومة البطولية والتضحيات الكبيرة التي قدمها شعب لبنان لطرده قوات الاحتلال ، لكان لبنان اليوم يعاني جميعه من هذا الاحتلال برغم كل قرارات مجلس الأمن .

ولا ننسى العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووى العراقى المستخدم للأغراض السلمية الذى يدل بوضوح على نية اسرائيل بضرب أى قاعدة اقتصادية أو تطور

تقني يقوم على الأرض العربية . وتتوج العدوان الاسرائيلي بآخر حادث له فيما قامت به من اعتداء على تونس الشقيقة .

وتتردد في هذه الأيام أنباء عن تهديدات اسرائيلية بالاعتداء على كل من الأردن واليمن . وهذه الأحداث جميعها تؤكد على طبيعة ونوايا اسرائيل العدوانية بصفتها قاعدة عسكرية قامت من أجل ضرب أى امكانية للتقدم الاقصادى والنهوض الاجتماعى في الوطن العربي .

اننا على قناعة تامة ، كما أكدنا ذلك عدة مرات ، ان اسرائيل في ظل الظروف الدولية السائدة ، وفي ظل الدعم السياسي والمعنوي والاقتصادى والعسكرى الذى تتلقاه من بعض الأطراف الدولية ، لن تلتزم بعملية السلام . ولذلك فاننا نطالب مجددا المجتمع الدولى بوضع هذه الحقيقة في الاعتبار ، وأن تقوم دول العالم باتخاذ موقف دولى حازم يكون أساسه أن علاقات الدول مع اسرائيل تتحدد بمدى استجابتها لعملية السلام وذلك بوقف أعمال العنف والعدوان على الشعب الفلسطينى والدول العربية . وما لم يحدث ذلك ، فاننا سنجد أنفسنا في العام القادم أمام نفس الموقف ، وقد ازدادت الأوضاع سوءاً في الشرق الأوسط .

السيد الصباغ (البحرين) اننا هنا نبحث أزمة الشرق الاوسط مجدداً ، ونستعرض ما آلت اليه من تطورات في منطقتنا الهامة والحساسة من العالم . وكيف تردت الاوضاع فيها لتصل الى حالة من الانفجار وعدم الاستقرار وان استمرارها سيؤثر حتماً على سلامة المنطقة ومنها بل وعلى المصالح الحيوية لكثير من الدول ، كما سيجر المنطقة الى مزيد من الصراع والاستقطاب الدولي والتنافس الاستراتيجي بين الدول الكبرى ، وان سبب ذلك يعود بطبيعة الحال الى تصعيد اسرائيل المستمر لاعتداءاتها على الشعبين الفلسطيني والعربي واتساع رقعة عدوانها ليشمل مناطق تبعد مئات الاميال عن بؤرة الصراع . وهذا يؤكد خطتها الرامية الى اقامة اسرائيل الكبرى .

ونسرد هنا للتذكير والتاريخ سجل اسراويل العدواني والتوسعي . فمنذ قيامها في عام ١٩٤٨ ، اتجهت الى تشريد سكان فلسطين العزل من السلاح ، وضمت الكثير من الاراضي الفلسطينية . وفي عام ١٩٥٦ ، شنت الحرب على مصر في اطار المد وان الثلاثي الفاشم ، وفي حرب ١٩٦٧ استولت على ما تبقى من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وهما يرزحان اليوم تحت اشع استعمار صهيوني وعنصري لا يماهيه وحشية الا الاستعمار النازي والفاشي . واحتلت اراضي في مصر وسوريا . وفي عام ١٩٨٢ ، شنت حربها الوحشية على لبنان في اطار ما تسميه الحفاظ على امنها ، مستهدفة الشعبين الفلسطيني واللبناني . واستطاعت المقاومة الوطنية في لبنان دحرها عن الاراضي اللبنانية الا ان احتلالها لاجزاء من جنوب لبنان لا يزال باقياً ، وهو يجابه مقاومة وطنية مستمرة وشرسة ، وأن احتلالها هذا يخالف قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) .

اننا نوجه هنا انتباه المجتمع الدولي الى ضرورة استعادة الشرق الاوسط لاستقراره ، وهو امر هام ، ومن ثم تعزيز الامن والسلم الدوليين . وان اتساع دائرة العنف في منطقتنا هذه تعود الى الاخفاق الدولي المستمر في حل المسألة الفلسطينية التي هي بلا شك لب قضية الشرق الاوسط وجوهرها .

ان حل هذه المشكلة المعقدة يتطلب الاعتراف اولاً بحق الفلسطينيين المشروع في تقرير مصيرهم ، واقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني والعودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم

كما انه يجب على المجتمع الدولي في الوقت الراهن اتاحة حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين في المخيمات حيث لم يستمتعوا بها طوال عقود اربعة ، والتخفيف من معاناتهم والاهتمام اليومية . الناتجة عن الاضطهاد والعنت الاسرائيلي .

اننا اليوم نتطلع جميعا وأمل كبير الى تعزيز اقامة سلم حقيقي ودائم في المنطقة . وتبرز الدعوة من جديد الى عقد مؤتمر دولي للسلام يتعلق بقضية الشرق الاوسط . وهنا لابد من الاشارة الى قرار الجمعية العامة ٥٨ / ٣٨ جيم و ٤٩ / ٣٩ دال ، حيث ايدت الجمعية العامة فيهما عقد هذا المؤتمر باغلبية ساحقة بناء على توصيات مؤتمر فلسطين لعام ١٩٨٣ ، والذي عقد في جنيف ، ودعت مجلس الامن الى اتخاذ جميع الترتيبات المتاحة لعقد هذا المؤتمر . وتحمل الامم المتحدة مسؤولية قانونية تجاه حل هذه القضية بسبب انها ظلت دائما تحت سلطتها . كما تتحمل من جهة اخرى مسؤولية سياسية بسبب انها تعرض الامن والسلم الدوليين في المنطقة للخطر .

وانا ما تحقق عقد هذا المؤتمر وحضرته كل الاطراف المعنية ، ومنها بطبيعة الحال منظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، فستكون تلك خطوة بناءة نحو تحقيق سلم عادل واستقرار دائم ينعم به المجتمع في منطقتنا الهامة من العالم ويشكل استمرار الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الاوسط تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

ان اسرائيل لم تكف باحتلال هضبة الجولان السورية بل ضمتها الى سلطتها ، وهي مستمرة اليوم في تهويد الضفة الغربية وغزة وفي اقامة عشرات المستوطنات ، وجلب المزيد من المستوطنين الصهاينة من جميع انحاء العالم ، وذلك حسب خططها الاستراتيجية الرامية الى توطين ١٠٠ ألف اسرائيلي ، وان سياستها العدوانية والتوسعية هذه مكنتها من تنفيذها قوة عسكرية هائلة وذراع طويلة مدعومة بترسانة عسكرية متطورة ، وقد ساعدت في تفوقها على الدول العربية ، ومن ثم في تعزيز قبضتها على الراعي الفلسطيني والعربية وسط نفوذها . كل هذا في اطار الحفاظ على امنها كما تدعى اليوم . ومن هذا المنطلق ،

هاجمت مقر منظمة التحرير في تونس ، الدولة المحبة للسلام ، وقبل ذلك ، دمرت المفاعل النووي العراقي المعد للاغراض السلمية ، وكل هذا في اطار الدفاع عن النفس . وهكذا ، فهي تتجاهل اليوم قبول اية تسوية سلمية جادة ، وذلك انطلاقا من تفوقها العسكري وفرضها سياسة الامر الواقع على جاراتها العربية .

ان قضية الشرق الاوسط تدعو المجتمع الدولي الى التحرك بسرعة خشية تفاقم الوضع . وان الفرصة الآن مواتية اكثر من ذي قبل . لذلك ، لابد عقد هذا المؤتمر مبكرا ، وفقا للمبادئ التوجيهية الثابتة التي ايدتها دوما الأمم المتحدة .

ان الاعتداء على مقر المنظمة في تونس عمل من اعمال القرصنة ، ويدخل في اطار الارهاب المنظم ، تقوم به دولة عضو في الامم المتحدة ، وانه بلاشك سيزيد الفلسطينيين قوة وثباتا في الدفاع عن حقوقهم الثابتة والمشروعة . وان اسرائيل اليوم لا تستطيع ابدا ان تبرر وجودها بانكار حقوق الفلسطينيين .

ان اسرائيل تهدف من وراء اعتداءاتها المتكررة هذه الى اجهاض المبادرات السلمية الايجابية التي تهدف الى وضع حد لهذه المأساة الدامية ، وهي مأساة يتطلب حلها ارادة دولية جماعية ، خاصة وان هناك تفهما دوليا لابعاد قضية الشرق الاوسط وضرورة حلها حلا عادلا .

ومن ناحية اخرى ، لابد من اجبار اسرائيل على الامتثال لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، والمتعلقة بالشرق الاوسط ، والالتزام بما قرره الميثاق وتشيا مع القوانين والاعراف الدولية .

لقد اكدت الجمعية العامة ومنذ اعتمادها لقرارها التاريخي ٣٢٣٦ (د-٢٩) في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وفي تقرير الحاضر وحقه في الاستقلال والسيادة وحقه في المشاركة في اي جهد سلمي في الشرق الاوسط. وادرت الدول العربية بتقديم مبادرة فاس السلمية لعام ١٩٨٢ ، والتي تؤكد رغبة الدول العربية الحقيقية والجماعية في التوصل الى حل سلمي وعادل لأزمة الشرق الاوسط وقد رفضتها اسرائيل في حينها كما رفضت مبادرة الرئيس ريغان السلمية .

وهكذا كلما اتجهت المنطقة الى تحقيق السلام العادل وازادت فرص التسوية ازادت اسرائيل تعنتا ورفضاً لكل مبادرات السلام الا اننا على يقين ان السلام قد اصبح الان هاجس الجميع اكثر عن ذي قبل . لذلك لا بد من تضامن كل الجهود الدولية وترجمة الهادئ الى عمل سياسي حقيقي ، ومن ثم التوصل الى حل سلمي ترضاه وتنعم به كافة شعوب المنطقة التي قاست طويلا من ويلات الحرب ، وهي تتوق اليوم الى الخروج من دائرة العنف والخوف وانعدام الثقة . وهنا تبرز مسؤولية الامم المتحدة السياسية والادبية والتاريخية في تحقيق هذا الحلم الانساني العظيم .

السيد اوتا (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

منذ بضع اسابيع فقط ، احتفلنا بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء منظمة الامم المتحدة . لقد دفعت الدروس المريرة التي تعلمناها من اكثر الحروب دموية الدول الى اقامة هذه المنظمة بهدف صيانة السلم والامن الدوليين عن طريق الجهود الجماعية . وفي هذا العام اكدت الغالبية الساحقة للدول من جديد الصلاحية التي لا تتغير لهادئ ومقاصد الميثاق . والهدأ الأساسي للدولة الالمانية الاشتراكية يطلي عليها ان تجعل من مدونة السلوك هذه معيارا عالميا تقيس به اي اجراء سياسي . ويتضمن ذلك تسوية الصراعات بالوسائل السلمية فقط تحشيا مع احكام القانون الدولي . ومع ذلك ، فان الطرف الذي يلجأ على النقيض من ذلك الى الضغط والقوة في عصرنا النووي والكوني هذا انما يلعب بالنار وقد يتسبب في اندلاع مواجهة عالمية مدمرة . لذلك ، من المنطقي ان تتم المطالبة بشكل اكثر حساسا بالتوصل الى تسوية دائمة وعادلة وشاملة للصراع في الشرق الاوسط الذي تعتبر قضية فلسطين جوهره وهو الصراع الذي يعتبر اخطر بؤر التوتر واطولها امدا .

ان اى شخص يتابع بموضوعية التطورات في الشرق الاوسط ، بما في ذلك التطورات الاخيرة يمكن ان يتبين بوضوح المسؤول عن استمرار هذا الصراع . فالمسؤولية تقع على عاتق القوى التي تهيد باستمرار سياسة اسرائيل القائمة على العدوان والقهر ، والتي تحاول ، عن طريق تكديس السلاح والمواجهة ، ان تحقق تفوقا عسكريا ، وتحقق مطامعها في السيطرة على حساب الشعوب الاخرى . وعلى سبيل المثال ، فان مخططات حرب الكواكب الخطيرة جزء من هذا المفهوم مماثل تماما اثاره الصراعات والتوترات في الجنوب الافريقي وفي امريكا الوسطى وفي مناطق اخرى من العالم .

وفي الشرق الاوسط ترمي السياسة الامبريالية الى اخضاع هذه المنطقة الهامة من الناحية الاستراتيجية ، والغنية بمواردها الخام ، لصالح القوى العالمية . وتعتبر اسرائيل جزءا لا يتجزأ في هذا المسار باعتبارها حليفا استراتيجيا لتلك القوى فالد واعر الحاكم في تلك الدولة التي انشئت بقرار من الامم المتحدة تنتهك بشكل فاضح قرارات المنظمة العالمية . والاحتجاجات الواسعة النطاق باستمرارها في اتباع سياسة العدوان والاحتلال . ان الاعمال الرامية الى زعزعة استقرار الحكومات وانتهاك السيادة الاقليمية للدول ، والتي ارادها العالم كله ، هي التعبير الاخير عن هذه السياسة الخطيرة التي تتعارض مع احكام القانون الدولي .

وقد كانت الفسادة الجوية الاجرامية التي شنتها اسرائيل على تونس عملا آخر من اعمال ارهاب الدولة ضد السلم والامن في المنطقة .

ومقاومة الاعمال العدوانية التي ترتكبها اسرائيل وحلفائها في المنطقة تتزايد ، وقد منيت السياسة الامبريالية للتدخل بالهزيمة في لبنان ، كذلك فان الانسحاب الجزئي الاضطراري لاسرائيل من الاراضي اللبنانية يوضح ان المجال المتاح للمغامرات الامبريالية في الشرق الاوسط ليس بغير محدود .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية تعرب عن تضامنها مع جميع القوى الوطنية والمناهضة للامبريالية في الشرق الاوسط التي تقف ضد العنف ومحاولات السيطرة الامبريالية

ولادى قد ايدت دائما القضاء على بؤر التوتر الخطيرة هذه عن طريق حل شامل وعادل ، ومن ثم دائم للمشكلة . ولا تخدم الاتفاقات المنفصلة المزعومة الا مصالح الدول الامريالية الكبرى وتؤدي الى نشوء توترات جديدة ، كما يثبت التاريخ .

ويصدق ذلك ايضا على محاولات استفراد عناصر فردية في الصراع على حساب الحل الشامل والعادل . ومن ثم ، فان الجهود الجماعية التي اصبحت امرا ضروريا لاقامة السلم الدائم سوف تسود في النهاية في الشرق الاوسط وستنتهي المعاناة التي يتحملها الآن الجيلان الثاني والثالث من الشعب الفلسطيني .

وتدفع الحالة الخطيرة المستمرة في الشرق الاوسط الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى تأكيد تأييدها الحاسم لعقد مؤتمر ولى للسلم في الشرق الاوسط ، تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . فهذا المؤتمر وحده هو الذى يمهّد الطريق لتحقيق السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط . وعلى ضوء هذه الخطوط ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاقتراحات الخاصة بالشرق الاوسط التي قدمها الاتحاد السوفياتي في حزيران / يونيه ١٩٨٤ ، والتي تتسق مع خطة السلم المعتمدة في فاس .

وفي اعلان صوفيا الصادر في تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، اعلنت الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو اقتناعها الراسخ بأنه :

” لا يمكن تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط الا عن طريق

الجهود الجماعية للأطراف المعنية على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية

من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة الحقوق المشروعة

للشعب العربي في فلسطين ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وانشاء دولته المستقلة

وتقديم ضمانات لحق جميع دول هذه المنطقة في الوجود المستقل وفي التنمية ” .

" وسوف يكون عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، ومشاركة جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية هو السبيل العملي الذي ينبغي اتباعه . وسوف يؤدي تعزيز وحدة البلدان العربية والحركة الفلسطينية الى تسوية مشاكل الشرق الأوسط " . (A/C.1/40/7 ، ص ١٢)

وعلاوة على ذلك ، ورد في الاعلان ان تموية مشاكل لبنان الداخلية ، على أساس الوفاق الوطني فيما بين اللبنانيين أنفسهم ، والحفاظ على سيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية ، وانهاء الحرب بين ايران والعراق في أقرب وقت ممكن ، والعمل على استقرار الحالة في منطقة الخليج ، كل هذا سوف يخدم مصالح السلم في هذا الجزء من العالم .

السيد اليهودار (عمان) : ان تناولنا اليوم لمسألة الوضع في الشرق الأوسط ، بعد استعراضنا بالأمن للقضية الفلسطينية لأمر يؤكد بأن هذه القضية هي ، من غير جدال ، جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي . وعلى هذا الأساس ، فان البحث العملي لحل هاتين القضيتين لا بد وان ينصب في رأينا ، اولا وقبل كل شيء ، على أهمية ايجاد الحل العادل والشرف لقضية شعب فلسطين ، حسب قرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة . كما ان حل مسألة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت بعد حرب ١٩٦٧ ، مثل الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وطابا وغيرها ، يستدعي بالضرورة الالتزام بالمواثيق والمبادئ الدولية ، والتسليم بضرورة تكيف السعي من أجل احلال السلام الشامل وابعاد شبح الحروب باقرار تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة الدولية حول هذه المسألة ومنها بالتحديد قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، خصوصا وانه قد تبين للجميع ان الوصول لتحقيق مثل هذا الهدف السامى لن يتأتى الا بعودة العقبة الاسرائيلية عن أحلامها التوسعية ، وعودة الأراضي العربية المحتلة لأهلها ، وعودة القدس الشريف تحت السيادة العربية التي حافظت عليها طوال التاريخ كمدينة مقدسة للأديان السماوية السمحة دون تمييز .

كما ان التعجيل بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام تحت راية الأمم المتحدة ، بحضور كافة الأطراف المعنية بالنزاع والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، سوف يكون مسن شأنه توسيع فرص السلام في الشرق الأوسط واضفاً بارقة أمل براءة لتقوية أوضاع الأمن والسلم في العالم .

اننا ندين الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة مؤخراً على سيادة وأمن لبنان الشقيق ، ونرى ان أربعين عاماً وأكثر من الحروب المدمرة ومن الخلافات السياسية العميقة قد خلفت وراءها الكسبر ، مما يؤدي الى مأس محزنة ، واذا كان اليوم بالامكان ردم ما يمكن ردمه من هوة الماضي المحزن ببناء شيء من عوامل الثقة ، فانه لا بد من التضحيات الايجابية من قبل الأطراف ذات العلاقة المباشرة مقابل تحقيق الهدف الجماعي للعيش بأمن وطمانينة وهنا . وأعني بذلك بوضوح : ان على اسرائيل واصدقائها المعهودين التفكير الجدي اليوم أكثر من أي وقت مضى بالقبول بمبادرات السلم والجنوح له . فالعرب وقد أهمهم كثيراً تخاذل تناقض المواقف الاسرائيلية الرسمية وتلك مواقف حلفائها من جهة ، وسرمان الأوضاع الدولية المؤسفة الراهنة من جهة أخرى ، لن يستطيعوا استمرار التسليم بالأمر الواقع والسكوت الطويل على الضيم لأجل غير مسمى . فمبادرات السلم العربية والدولية تضمنت الكثير من الأسس المقبولة من الجميع ويبقى انه لا بد من بلورة حبة لمواقف الأطراف المعنية وهقد مؤتمر السلام الدولي في جنيف للتوصل من خلاله لحلول عملية بضمانات دولية وموافقة اقليمية شاملة وصادقة .

اننا في عمان ، كما هو معروف ، قد أطلنا دائماً دعماً التام لجهود السلام الحقيقية والواقعية في الشرق الأوسط ونقف مع القنوات الموضوعية لأية جهود تخدم بالفعل المصالح الوطنية والقومية للدول العربية . فموقفنا الصريح من جهود مصر الناجحة كان ولا يزال رمزا لا يماننا العميق بصحة توجهها العربي الأصيل الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال ان يصد امامه أي تشكيك من أية جهة كانت . ونقف اليوم باخلاص الى جانب اشقائنا الذين ارتضوا دعم آلية التحرك المشترك على هدى الاتفاق الاردني - الفلسطيني الصادر في عمان يوم ١١ شباط/فبراير من العام الجاري . ان ثقتنا لكبيرة جداً بحكمة

واخلاص جلاله الملك الحسين بن طلال والسيد ياسر عرفات ، وتتمنى ان يعمل الجميع
لدعم جهودهما الخيرة دون تباطؤ أكثر ما هو ملحوظ الآن .
وفي الختام ، نأمل اقرار مشاريع القرارات المعروضة أمامنا بشأن الحالة في الشرق
الأوسط ليكون ذلك ثمرة تسند جهود السلام المطلوب شولها لكل المنطقة وشعوبها ،
ونشكر الأمين العام على استمرار مساعيه وعلى ما حواه تقريره الموجز المعروض أمام هذه
الدورة برقم A/40/779 الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ .

السيد خليل (مصر) : ان امتداد التوتر وأعمال العنف من الشرق الأوسط الى كل حوض البحر الأبيض المتوسط يهدد ، بلا شك ، تلك المنطقة الحيوية من العالم ، كما أنه يعيد التذكرة بمدى الارتباط الوثيق بين المنطقتين ، والحاجة الماسة الى بسند كل الجهود الصادقة ، من أجل التوصل الى تحقيق الاستقرار والسلام للشرق الأوسط ، ومن ثم القضاء على أى تهديد للأمن والسلام الدوليين في هذه الأقاليم الحساسة .

هناك إجماع على أن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط يحتم التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية التي هي محور النزاع ، والسبب المباشر والأصيل لكل التوترات والتهديدات الأخرى التي يتعرض لها هذا الاقليم وغيره .

ولقد أعاد رئيس مجلس الأمن منذ أيام قليلة تأكيد هذه الحقيقة في بيانه أمام الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ حيث قال :

" ان الاحتفال السنوي بهذا اليوم لا يمثل تعبيراً عن اهتمام المجتمع الدولي البالغ بالشعب الفلسطيني فحسب ، بل يعكس أيضاً اعترافه بأن التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين له أهمية قصوى في السعي من أجل تحقيق تسوية دائمة لمشكلة الشرق الأوسط . وأنه من مطلق ندرك جميعاً ، فان الحالة في الشرق الأوسط حالة خطيرة جداً ، وهي لا تؤثر تأثيراً أساسياً على استقرار المنطقة فحسب ، بل ويمكن أن تترتب عليها آثار خارج المنطقة "

لقد كانت بلادي ، مصر ، من أكثر أطراف الشرق الأوسط التصاقاً بهذا النزاع ، ومن ثم ، من أشدها إيماناً بأن انهاءه يتطلب تسوية شاملة وعادلة ودائمة لكل جوانبه ، تحقيقاً للأمن والاستقرار ، لشعوب الشرق الأوسط ، وتمكينها من التركيز على تنمية مواردها وطاقاتها ، لما فيه خير شعوبها .

ومن هنا ، جاءت المبادرات السلمية لبلادي ، ومنذ فترة زمنية طويلة ، امتدت على مدى حقبتين تقريباً أى منذ قبول مصر لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ومصر ، في

مساعيها السلمية ، ودفعها لجهود السلام ، تؤمن بضرورة أن يكون هذا السلام شاملا ، لكي يبقى دائما ، وأن يكون عادلا ، لكي تتمسك به وتحافظ عليه كافة أطرافه .

ولقد كان تقدير مصر ومازال - رغم آثار العدوان الاسرائيلي على تونس ومقر منظمة التحرير على الموقف الذي ألمحت اليه في مطلع كلمتي صباح اليوم - أنه بالرغم من هذا العدوان فاننا نرى أن الوضع العام في الشرق الأوسط يتيح فرصة لتحرك جاد يدفع بجهود السلام ويضعها على المسار الصحيح لتسوية شاملة وعادلة ودائمة ، فرصة علينا جميعا التحرك نحوها ، انطلاقا من تقييم للدلالات التاريخية والآثار العميقة للكثير من التطورات الخاصة بمواقف بعض الأطراف المباشرة في النزاع من ناحية ، أو المعنية به من ناحية أخرى .

وكان في مقدمة هذه التطورات الاتفاق الاردني الفلسطيني الموقع بين الطرفين في ١١ شباط / فبراير ١٩٨٥ الذي أعطى دفعة لجهود السلام من ناحية ، ودعم الثقة لدى أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع بأن المستقبل يحمل آمالا لهم ، وان استمرار وقفتهم ضد قوى الاحتلال الأجنبي ستكلل في النهاية بالنجاح . كذلك كان لتكرار اعلان الكثير من الأطراف الدولية الرئيسية المعنية بالنزاع ، بضرورة الاتفاق على بدء مرحلة نشطة من المفاوضات ، أثره في تعزيز الرؤية المصرية من أهمية الدفع الجاد نحو التسوية .

من هنا ، جاء تشجيع مصر لفكرة بدء حوار فلسطيني أردني مع الأطراف الدولية المعنية بالنزاع .

كذلك جاءت مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك في الكتابة الى كل من الرئيس الامريكى وسكرتير عام الحزب الشيوعي السوفياتي ، قبيل اجتماعهما الأخير في جنيف ، لطالبتهم بالبحث الموقف في الشرق الأوسط وأن يتخذوا الاجراءات اللازمة لازالة العقبات أمام عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

واستمرت مصر في اتصالاتها ، وآخرها ، على أعلى مستوى ، مع الأطراف الأوروبية التي نأمل أن تعقب من مساهمتها في عطية السلام عند اجتماع دول التجمع الأوروبي في قمتها

القادمة في ٦ كانون الاول / ديسمبر الحالي .

A/40/PV.104

ان السلام العادل والشامل والدائم الذي تؤمن به مصر يجب أن يحقق الآتي :

أولا ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف والجولان والضفة الغربية وغزة .

ثانيا ، تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وانشاء دولته على أرضه .

ثالثا ، حق جميع الدول والشعوب بالشرق الأوسط في العيش في سلام وأمن وحسن جوار .

تلك هي عناصر التسوية في الشرق الأوسط في تصورنا . وإذا كان العالم العربي ، مثلا في توجهات أظهير دوله ، قد تحرك خلال الأعوام والشهور الأخيرة من أجل طسوح اقتراحاته وأفكاره للسلام ، فان المطلوب اليوم من الطرف الآخر للنزاع ، وهو اسرائيل ، أن يتحرك بنفس الايجابية ونفس الشجاعة التي يستلزمها الموقف .

ان المطلوب من اسرائيل اليوم ، وقفة صادقة مع النفس ، بالنسبة لوضعها في الشرق الأوسط ، وعلاقتها بجيرانها العرب ، وعدم ضم أراضي الغير بطريق الحرب .

ان المطلوب من اسرائيل اليوم أن تنبذ سياسات الاستيطان والتوسع على حساب أراضي الغير . وان تقبل بمشاركة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، في المفاوضات التي ستعقد في اطار المؤتمر الدولي الذي تحضره كل الاطراف المعنية .

ولقد أوضحت المنظمة في اعلان القاهرة الصادر في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، تمسكها بحق كل الدول في المنطقة في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا . كذلك تضمن الاعلان شجب منظمة التحرير الفلسطينية وادانتها لجميع عمليات الارهاب .

وأخيرا ، أكد الاعلان اختيار التوجه السلمي من خلال مؤتمر دولي للسلام . ان الكثير من المعاني والفاهيم الواردة في هذا الاعلان لا تخفى ، ولا يجب

أن تخفى عن أحد ، خاصة مغزاها فيما يتعلق بإسرائيل أو ما تضمنه القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) من عناصر للتسوية .

لقد تضمن بيان رئيس مجلس الأمن يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر فسي الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

" ان المجلس سيواصل بذل جهوده ، مسترشدا بمسؤولياته بموجب الميثاق لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، لصالح جميع الأطراف المعنية بما فيها الشعب الفلسطيني" .

كذلك تضمن بيان وزير خارجية بلادي أمام المجلس في اجتماع التاريخي على مستوى وزراء الخارجية يوم ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ قوله :

" لا تزال . . . قرارات المجلس ذات الصلة بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بحاجة الى ترجمة عملية واجراءات تنفيذية لها قوة الالزام . . . وفي مقدمتها قرار المجلس رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) " . (S/PV.2608 ، ص ٨٧)

ولقد تحدث كما تعرفون عدد آخر من وزراء الخارجية ، بينهم وزير خارجيته
الولايات المتحدة ، حيث أشار الى :

" ان اجراءات المجلس الخلاقة يمكن أن توفر أساسا لحل بعض أكثر
الموضوعات صعبة في عصرنا . فالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، على سبيل المثال ،
قد وفر الاطار السياسي والقانوني لصنع السلم في الشرق الأوسط " . (S/PV.2608 ،
ص ١١٧) .

اننا نرى أن الشرق الأوسط معد لتقبل جهد جاد نحو التسوية السلمية ، وأن
المطلوب اليوم من كل الأطراف المؤمنة بحتمية السلام ، من أعضاء مجلس الأمن ، والأطراف
الدولية الأخرى ، أن تتحرك بغاطية ، وأن تستغل الفرصة المتاحة لتوسيع قاعدة السلام
في الشرق الأوسط .

ان المطلوب من الجميع اليوم ، التمسك بالحكمة وبالنظرة المستقبلية العميقة
للوضع في الشرق الأوسط ، والتحلي بالشجاعة في اختيار المواقف والتمسك بها ، والابتعاد
عن الاستغزازات وما يمكن أن يلحق الضرر بجهود السلام من خلال مؤتمر دولي للتسوية
وهو ما تحدثنا عن ضرورته بافاضة في الكلمة التي القاها وفد بلادي عند نظر الجمعية العامة
لموضوع القضية الفلسطينية .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣